«الأمناء» تسلط الضوء على ملف الأراضي بتبن لحج...

مافيا الأراضي تنهب بـ اسم الدولة.. من المسؤول؟

متى يعود الحق إلى أصحابه؟

سماسرة الدولة وكلاء عمليات البيع والشراء من خلف الستار!

منذُ إعلان الوحدة اليمنية وصدور قرار إعادة الأملاك إلى أهلها، وملف الأراضي في مديرية تبن محافظة لحج لم يحسم جذرياً حتى اليوم من خلال الفصل بين الملكيات الثلاث (أرض الدولة أرض الملاك أرض الأوقاف)، بل تم ترك الحبل على الغارب؛ مما أوجد عند الآخرين حب التملك الغير مشروع ديناً وقانوناً وتحولت أراضي مديرية تبن إلى مستنقع للفساد المالي والثراء الفاحش والظلم الشديد والغصب بدون وجه حق وأيضاً مسرحاً للجريمة والمنازعات اليومية وأنها مديرية ينطبق عليها القول الإسرائيلي (أرض بلا شعب لشعب بلا أرض) فأين توجد المشكلة؟.

«الأمناء» تقرير/ عبد القوي العزيبي:

«الأمناء» تفتح جزئية من ملف الأراضي في مديرية تبن محافظة لحج لتسليط الأضواء حول هذا الملف المفتوح والنازف دماً ظلماً وعدواناً ربما لغرض سياسي هدفه الأساسي الاستحواذ علي الأملاك بخلق سياسة فرق تسد، وخصوصاً وهذه المديرية ترتبط بمحافظة عدن ولا تبعد عنها مرمى حجر في ظل الارتفاع المتصاعد بقيمة الأرض وكثرة السماسرة بما في ذلك رجال الدولة وكلاء عمليات البيع والشراء من خلف الستار وإبرام عقود التملك غير القانوني ربما بإيعاز من قوى مافيا الأراضي التي حولت أراضي دلتا تبن إلى فيد والتملك غير المشروع بالقوة بحماية أمنية وأطقم الدولة؛ فإلى متى ستظل مديرية تبن مسرحاً للنزاع بين الملكيات الثلاث من دون أي حلول جذرية لهذا الملف الشائك؟.

ملكية الدولة

مما لا شك فيه واعترافاً بالحق فضيلة ولهذا توجد في مديرية تبن أراض ملك الدولة حددتها وثائق شرعية وقانونيّة قبل إعلان الدولة عام 1967م وبعشرات السنوات منذ عهد السلاطين بالدولة العبدلية، وهي وثائق موثقة بسجلات المحاكم تحكي عن الملكية الخاصة وملكية الدولة وملكية الأوقاف الأهلية والخيرية، وبدلاً من تحديد ملكية الدولة بالفصل فيما بينها وبين ملك الآخرين تحولت الدولة إلى مالك لكل الأراضي بقانون التأميم عبر مصلحة أراضي وعقارات الدولة باعتبار الأرض البور ملك الدولة بينما معظم الأراضي بالملكية الخاصة تصحرت وتحولت إلى أرض بور نتيجة حكم الرفاق الشمولي وتأميم الملكية الخاصة منذ قيام الثورة وحتى إعلان الوحدة، وعقب نزول خبرة الشمال إلى الجنوب وسيلان لعابهم بمشاهدة تلك المساحات من الأراضي دون أي بسط زراعي أو إعمار مدن ونتيجة لتواجدهم بمصدر القرار استطاعوا تنصيب وكلاء لهم في بعض مرافق الدولة بالإضافة إلى سماسرة من خارج تلك المرافق هدفها البسط على الملكية في تبن بشكل عام كانت دولة أو خاص أو أوقاف والشروع بتسوير مساحات من أراضي تبن أحواش واسعة وبمساندة الأمن المركزي ــ آنذاك ــ وعبر وكيلهم في رأس هرم فرع الهيئة العامة للأراضي بلحج والذي نصب نفسه الجد الأكبر لكل شعوب وقبائل مديرية تبن من أجل تقسيم أملاكهم كيف يشاء وبما يشاء على الآخرين بـ اسم الدولة ومن دون وجه حق قانوني غير قانون تم تفصيله في صنعاء على أساس سلب ونهب وتمليك ملكيات أصحاب الأملاك إلى غير أهلها وبـ اسم القانون وعبر الشهود الخبراء (الأمن والقضاء) الذين سيطروا على مصدر القرار بها تمكينهم من امتلاك أملاك غير العنوة.

تنازع الملكية الخاصة

مساحات واسعة في تبن تصحرت وتحولت إلى أرض بور بينما بها وثائق شرعية وقانونية لا تمتلك مثلها أي قبائل أخرى في اليمن؛ لكن للأسف الثلاثي القاتل عند بعض أهل تبن وهو (الحقد والكراهية والأنانية) في ظل نظام يدفع بسياسة فرق تسد؛ فقداستطاع نظام صنعاء باختراق قبائل تبن وزرع الفتنة فيما بينهم من أجل سلب ونهب وتملك أملاكهم بشهود من بينهم، فقد كان النظام يدعم طرف ضد آخر وتسعى استخبارات هذا النظام على تفكيك النسيج الاجتماعي وضرب الملكية الخاصة وتحويلها إلى ملكية إلدولة من خلال استقطاب أفراد بدعم مالي ومعنوي لإحداث المنازعات في حق الملكية الخاص والادعاء بأنها ملك الدولة، وبهذا أوجد نظام صنعاء جسر عبور لترحيل أبناء الشمال إلى دلتا تبن للاستحواذ على ملك أبناء هذه المديرية، وهو الجسر الذي يشبه جسر ترحيل يهود اليمن إلى إسرائيل، فتحولت تبن إلى (أرض بلا شعب لشعبٍ بلا أرض) نتيجة التنازع فيما بينهم البين إلا من رحم ربي من تلك القبائل، ولهذا استطاع الذئب الأكل من الغنم القاصية، فالتهم معظم الأملاك ولم يكتفِ بذلك وذهب إلى سفك الدماء بين القبائل منَ أجل سرقة أملاكهم؛ نتيجة تفرقهم وتنازعهم فذهب حق ملكيتهم للأرض مع الرياح القادمة من الشمال.

الاعتصام لردّ المسلوب

تشهد جميع مديريات لحج حق التملك بالملكية الخاصة باستثناء مديرية تبن، فنرى في بعض المديريات من يتملك جبال وبطون الوديان وأراضي بور والبعض تملك أصول تابع للدولة وكل هذا والدولة عمياء ــ ساكت ولا كلمة ــ ضد كل من يقوم بتملك أملاكها؛ بينما في مديرية تبن ترى الدولة مبهرة عيونها وصوتها يعلو بقوة بالادعاء بالملكية العامة للدولة وكبيرهم الذي يعلمهم السحر يتمتم لهم ليل ونهار ويصرف الحروز والتمائم بعقود ملكية أراضي الدولة في الأملاك الخاصة والأوقاف، مع إنه قد بلغ ذلك الساحر عمراً كبيرا في التربع على كرسي قرار التمليك الظالم دون التقاعد؛ ووجدت عليه قضايا؛ ولكن مازال يمارس سحره على أملاك القبائل؛ لأنه ينفذ لأسيادة حق التملك وكل ذلك للأسف يحدث عند بعض الورثاء ملاك الأرض؛ لأنهم متنازعون على مساحة متر في متر بحقد وكراهية وأنانية فيما بينهم البين، ولهذا تذهب ملكيتهم للآخرين؛ بل قد يبرز أحد الورثة شاهداً بملكية الدولة في أملاك جده أو أبيه بقصد إحراق أخيه أو أي وريث لعدم تلبية رغباته بتملك أكثر مما فرضه له الشرع في الميراث، ولهذا تحولت معظم أراضي دلتا تبن ــ وهي أملاك ــ إلى نزاع مع الدولة وملفات قضايا جنائية نتيجة عدم الاعتصام بحبل الله، أضف إلى عدم تقوى الله والوعي المتنور عند بعض الورثة أو بعض أفراد القبائل الأخرى، فاصبحت معظم ملكية أراضي تبن ملكية عامة بنظر الدولة تدعي بها الدولة وتتصرف فيها بشخطة قلم بصرف العقود، أو إيقاف ملاكها من التصرف فيها، بينما للأسف تشاهد الملاك متزاحمين في قاعات المحاكم وأمام أمناء صناديق المحاكم لدفع رسوم الدعاوي فيما بينهم البين، وكما يقال: ياسفينة جرى الصنبوق، وتشاهد الآخرين في إعمار وتملك غير مشروع في ملكية الغير بزمن دولة ظالمة لرعيتها من أجل تمليك آخرين بأملاك الغير، فهل حان الأوان لأبناء هذه المديرية التراحم فيما بينهم البين والتوحد بجسد واحد وانتزاع حقوقهم المسلوبة, أو كتب عليهم التنازع فيما بينهم البين بينما الآخرين يورثوهم بتملك حقوقهم وهم أحياء على أبواب المحاكم؟.

إحرام القرى

لقد أطلقت السلطة المحلية بلحج ــ آنذاك ــ من أجل الفوز في الانتخابات مصطلح تأميم جديد أطلق عليه (إحرام القرى) بينما الحرام فقط يوجد في بيت الله بمكة المكرمة، وشرعنة السلطة قرار غير محسوم بتمليك مواطنين القرى مساحات من الأراضي وخلق نزاع آخر مع الملكية الخاص بصرف إحرام قرى في أملاك الآخرين، كيف لا ؟ وهي سلطةٍ جنوبية كانت تنفذ توجيهات صنعاء حرفياً وتشارك في الفكرة وصنع القانون بتمليك الشمال مساحات في الجنوب، ومن هنا برزت إحرام القرى بمزاجية فبعض القرى صرفت لها إحرام وأخرى محروم وبعض الإحرام قد تم شراؤها من متنفذين بطرق التحايل واستحداث المشاكل والمنازعات والقتل بإيعاز السلطة التي تهدف إلى انتزاع حق الملكية الخاصة بـ اسم الدولة لمتنفذين من خارج المحافظة والمديرية من أجل تعزيز البقاء في السلطة بهدف الرضا من قبل أسياد بصنعاء للاستمرار في البقاء على الكرسي ومن دون أي خوف من الله تعالى .

مشاكل قائمة

لقد أوجد نظام صنعاء مشاكل كبيرة في الجنوب وكانت مديرية تبن مسرحا لمعظم تلك المشاكل وإلى اليوم بسبب الأرض وعدم الفصل النهائي في الملكيات الثلاث مما أوجد أمام قيادة السلطة الحالية ميراثاً هائلا من المشاكل والفتن التي صعب حلها في يوم وليلة ويتطلب الإنصاف فيها إلى استراتيجية أخرى بكيفية تشخيص المرض واستئصاله نهائياً ومن أجل العافية لابد لأصحاب الملكية الخاصة تغيير ماهو بأنفسهم والتعافي السريع والحفاظ على ماتبقى وغير ذلك لربما تكون الوثائق مجرد عرض أثري، بينما على الواقع الأرض أكلها حمران العيون بثراء فاحش وترى صاحب الملك, أو الوريث في فقر كبير؛ لهذا لابد من التراحم فتراحموا يرحكم الله وقبل قيام الذئاب بأكل ماتبقى من تلك الأملاك ولا تكونوا مثل الغنم القاصية فتأكلكم الذئاب الحديثة من جديد.

إهمال الوثائق

عند زيارتك إدارة الأراضي للحج التي تدعي بجميع الأرض ملكية الدولة سوف تشاهد معاملات يكتنفها الغموض أضف إلى رؤية مئات الملفات مرمي على الأرض تحمل بيانات مواطنين ومستندات بداخل (جواني) تستغرب من رؤيتها وكأنك في سوق خضروات وليس بإدارة تدعي بملكية الدولة فاين الحرص على تلك الوثائق؟ فهل أصبحت هذه الإدارة فقط جسر عبور بصرف العقود وتمليك الآخرين بأرض دولة أو في ملكية الأرض الخاصة والإوقاف ومؤخراً تعمدت هذه الإدارة بصرف عقود والسماح بالبيع والشراء في المواقع الأثرية، والعبث بالوثائق والاستمرار بهذه التصرفات يولد عن المواطن بأنّ استحداث هذه الإدارة للعبث بأراضي لحج وصرفها بمزاجية وقد تحمل طابع سياسي, أو لايزال ارتباطها إلى اليوم مركزيا بنظام صنعاء، فهذه الإدارة تتطلب وقفة جادة بإحداث في رأس هرمها تغييرات واسعة وأيضاً هيكلتها بنظام المحليات لخدمة المحافظة وليس لتلقي الشفرات من خارج لحج.